التأسيس. وهذا لما قال ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ أجابه النبي (عليه الصلاة والسلام) بقوله : « كل ذلك لم يكن » على معنى لاشيء من ذلك بكائن ، ولم يقل « لم يكن كل ذلك » لئلا يرجع دليل الخطاب على أن بعض ذلك كائن . ولما قال أبو النجم(٢) :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع

رفع كله بالابتداء ولم ينصبه بأصنع لأنه أنكر صنع كل واحد من الذنوب [١٤ط] فرفع على معنى لم أصنع شيئاً من ذلك ولو نصبه لكان إنكاراً لصنع الجميع وإقراراً بصنع بعضه .

وأما قصره على المسند : فلرد السامع عن الخطأ فى المحكوم به إلى الصواب . وله سيوغ وتفاريع . فالأولى أن نفرد له باباً فى آخر القسم الأول من الكتاب .

وكثيراً ما يخرج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر فيوضع

---

(١) فى د : صلى الله عليه وسلم .

(٢) البيت لأبى النجم الفضل بن قدامة العجلى ، أسرار البلاغة ج ٢ ص٢٦٠، المفتاح ص٣٩٣/٣٩٤، الإيضاح ص١٥٢ الإشارات ص٢٥٠ . وفى دلائل الإعجاز ص ٢٧٨ ويقول عبد القاهر فى تعليقه على البيت : أنه أراد أنها تدعى عليه ذنباً لم يصنع منه شيئا البتة لا قليلا ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كلا . والنصب يمنع من هذا المعنى ويقتضى أن يكون قد أتى من المذنب الذنب الذى ادعته بعضه . وذلك أنا وجدنا إعمال الفعل فى « كل » ، والفعل منفى لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضاً لم يكن . تقول « لم ألق كل القوم » . . فيكون المعنى أنك لقيت بعضاً من القوم ولم تلق الجميع ، ولا يكون أن تريد أنك لم تلق واحداً من القوم . « الدلائل ص ٢٧٨ » .